نأمل من الحكومة البدء بتفعيل «رؤية 2035»

«اتحاد الصناعات» يجدد الثقة في حسين الخرافي

فوز أعضاء مجلس الإدارة بالتزكية لعضوية الاتحاد للسنوات الثلاث القادمة

حسين الخرافي

قال رئيس اتحاد الصناعات الكويتية حسين الخرافي ان الاتحاد قد استمر خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، في بذل الجهود المعهودة منه دائما لمواجهة كافة التحديات التي مر بها القطاع الصناعي لتحقيق أفضل النتائج والتي تنعكس إيجابا على المصانع المحلية، وذلك في محاولة للمحافظة على كيان القطاع الصناعي المحلي.

وأضاف الخرافي خلال الجمعية العمومية العادية الثامنة والعشرين وغير العادية التي عقدت أمس مع مراعاة التباعد الاجتماعي، في ظل انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19): «لعل أبرز الإنجازات التي تحققت خلال العام الماضي، هي التعديلات التي شهدها قانون رقم 74 لسنة 2019 والمتعلقة بتعديل بعض أحكام القانون رقم 49 لسنة 2016 للمناقصات العامة خصوصا فيما يتعلق بالبنود المرتبطة بأولوية المنتج المحلي.

وأكد الخرافي ان اتحاد الصناعات الكويتية عمل على حل العديد من المشاكل الفردية أو الجماعية التي تواجه المصانع المحلية، ومن بينها على سبيل المثال تقديم دراسة متكاملة لمشروع وحدة المعاجلة المركزية للمخلفات السائلة في منطقة صبحان، والسعي إلى إرجاء قرار نسب العمالة الوطنية في المصانع إلى إشعار آخر للمزيد من الدراسة، والاستمرار في المساعي لفك التشابك بين المؤسسات الحكومية، وكذلك استمرار الجهود لمخاطبة المسؤولين لإعادة النظر في تعرفة الكهرباء للمصانع ذات الضغط العالي دعما للصناعات الحيوية.

وأشاد الخرافي بالجهود المبذولة لنقل كافة الاختصاصات ذات الصلة بالقطاع الصناعي تحت مسؤولية الهيئة العامة للصناعة بصفتها صاحبة الاختصاص الأصيل للصناعة المحلية.

وتابع بالقول: ان العام 2019 شهد كذلك تنظيم الاتحاد بعض اللقاءات المتعلقة بتعريف المصانع المحلية بفرص الاستثمار المتاحة في المشاريع الحكومية، بالإضافة إلى الاستمرار في تنفيذ الأنشطة والبرامج ذات القيمة المضافة للقطاع الصناعي والتي ركزت على الاستثمار في العنصر البشري.

واختتم الخرافي كلمته قائلا: «إن كنا على قناعة بأن القطاع الصناعي جدير بالمزيد من الاهتمام وأنه يستحق الدعم الحكومي لتحقيق جزء من خطة كويت جديدة، فإننا نأمل أن يكون العام 2020 أكثر إشراقا بالنسبة لهذا القطاع، خاصة أنه تزامن مع ولادة حكومة جديدة برئاسة سمو الشيخ صباح الخالد، متمنيا أن تأخذ الحكومة الجديدة في عهده بعين الاعتبار رؤية كويت جديدة 2035، وأن تبدأ بتفعيل هذه الرؤية التي انطلقت منذ نحو 10 سنوات، خاصة ان الصناعة هي القادرة على تحقيق الأمن القومي والغذائي والاستراتيجي للبلاد في حال تم الاهتمام بها بالشكل المناسب».

الجمعية العامة

وكانت عمومية اتحاد الصناعات الكويتية قد وافقت على جميع بنود جدول الأعمال، وعلى تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، كما وافقت على اعتماد الميزانية والحساب الختامي عن السنة نفسها، فيما تمت تزكية أعضاء مجلس الإدارة السابق للسنوات الـ 3 المقبلة، حيث أصبح عدد المرشحين للدورة الثامنة والعشرين لانتخابات مجلس الإدارة مساويا لعدد الأعضاء المطلوب انتخابه، وذلك بعد اعتذار بقية المرشحين تقديرا منهم للظروف الراهنة.

وبناء عليه تم فوز المرشحين بالتزكية، ليضم مجلس الإدارة الجديد كلا من حسين الخرافي (رئيسا)، وأحمد القضيبي (نائبا للرئيس) وعبدالله المطوع (أمينا للصندوق)، وخالد المضف (أمينا للسر)، وأنور بوخمسين، وبراك الصبيح، وخالد العبدالغني، ومحمود الغانم وناصر الشرهان (أعضاء مجلس إدارة).

وقد وجه الخرافي الشكر إلى أعضاء مجلس الإدارة على تجديد الثقة متعهدا باستمراره في الدفاع عن الصناعة المحلية وتكريس كل الجهود لتصحيح مسار الصناعة على خارطة الاقتصاد المحلي.

تمويل الشركة داخلي بميزانية قيمتها 100 مليون دولار

بودي: «الجزيرة» تمتلك سيولة تكفي 27 شهراً

مروان بودي

أكد رئيس مجلس إدارة طيران الجزيرة مروان بودي، أن الشركة لديها سيولة تجعلها مرتاحة لمدة 27 شهرا مقبلة، مؤكدا أهمية الإجراءات التي اتخذها مجلس الإدارة أخيراً وبشكل مبكر للتعامل مع تداعيات وآثار جائحة فيروس كورونا المستجد، والتي توصف بأنها أكبر تحد تاريخي يواجه قطاع الطيران.

وقال بودي في مقابلة مع «العربية»، إن تمويل الشركة داخلي بميزانية قيمتها 100 مليون دولار تجعلها تستمر لمدة 27 شهرا مقبلة بكل أمان، ونأمل عودة السوق إلى طبيعته، موضحا ان أول قطاع نالت منه الأزمة، هو قطاع الطيران الذي توقف مع بدء انتشار وتفشي الفيروس في دول العالم، ولذلك ستكون الاستراتيجيات التي تتخذها الشركات، حاسمة في القدرة على المواصلة، بعد انحسار الأزمة، أو اكتشاف لقاح يجنب القطاع مخاطر الجائحة.

وشرح أن مجلس إدارة طيران الجزيرة، اتخذ منذ بداية الأزمة «قرارا بإلغاء توزيع الأرباح عن السنة الماضية، والتي تشكل 67٪، وذلك في مسعى إلى الحفاظ على السيولة، وفي ظل ما نراه أمامنا مما يحصل في الأسواق من أهمية خفض المصاريف، وقد قلصنا حجم تكلفة العمالة 35٪ تحسبا للوضع وإلى حين أن تعود الأسواق للعمل لاحقا سنكون في وضع أفضل بكثير في إطار التنازلات التي اتخذت في المرحلة الحالية، والتي تصب في مصلحة وقوف الشركة وصمودها للمدى البعيد».

وأضاف ان الإجراءات شملت «35٪ خفض مباشر للموظفين، ومنح إجازات بدون راتب ضمن الجهاز الأساسي، وخفض 50٪ في مصاريف الإدارة التنفيذية، كما أن الرئيس التنفيذي قدم تنازلات».

وأشار إلى تراجع عام في المصاريف بنسبة 30٪ جراء الإجراءات الاستثنائية التي اتخذها مجلس إدارة طيران الجزيرة، ومع خفض المصاريف الذي حصل بسبب توقف صرف الوقود وتوقف دفع رسوم المطارات ورسوم العبور الجوية يزيد التراجع الإجمالي في المصاريف ليصبح إلى 60٪، لكنه نبه إلى أن مصاريف صيانة الطائرات ومصاريف إيقافها ليست بالقليلة أيضا.

هبوط جماعي لأسواق الأسهم الخليجية بجلسة أمس بقيادة أسواق دبي وأبوظبي والكويت

بورصات الخليج تغرق في دوامة النفط «السالبة»

شريف حمدي

تأثرت بورصات الخليج بالانهيار القاسي لأسعار النفط، حيث هوى النفط الأميركي أول من امس إلى ـ37 دولارا في سابقة تاريخية، وما نتج عنه تراجع خام برنت بنسبة 24٪ وتراجعه الى دون مستوى 20 دولارا للبرميل.

وجاءت تراجعات الأسواق الخليجية امس مبررة نظرا للتأثير الكبير على نفسية المتعاملين، وذلك في ظل اعتماد دول الخليج على اسعار النفط بشكل اساسي في ميزانياتها. وتصدر الأسواق الخاسرة سوق دبي بـ 3,3٪، تلاه سوق ابوظبي بـ 2,7٪، وكذلك تراجع سوق الكويت بـ 2,6٪، والسوق السعودي بـ 1,6٪، وبورصة قطر بـ 1,4٪، كما تراجع سوق مسقط بـ 1,1٪ وسوق البحرين بـ 0,5٪. وكانت بورصة الكويت خسرت أمس 525 مليون دينار (تعادل 1,7 مليار دولار) بنسبة 1,9٪، وتراجعت القيمة السوقية إلى 27,412 مليار دينار بنهاية تعاملات امس، علما أن القيمة السوقية للبورصة الكويتية كانت قد شهدت تحسنا ملحوظا في الفترة الأخيرة رغم استمرار تفشي فيروس كورونا. وشهدت السيولة ارتفاعا بنسبة 35,6٪، حيث بلغت المحصلة 36 مليون دينار ارتفاعا من نحو 27 مليون دينار اول من امس، وتركزت حول اسهم بيتك والوطني والدولي وزين واهلي متحد، حيث استحوذت هذه الأسهم على 24 مليون دينار تشكل 67٪ من الإجمالي، وكان لافتا أن جميع هذه الأسهم تراجعت بنسب متفاوتة، حيث تراجع سهم الوطني بـ 3,97٪، تلاه الدولي بـ 3,4٪، ثم اهلي متحد بـ 2,9٪، وبيتك بـ 2,1٪، كما تراجع سهم زين بـ 1,6٪. وأنهت البورصة تعاملات امس على انخفاض مؤشر السوق الأول بنسبة 2,6٪ بخسارته 135 نقطة ليهوي إلى 5055 نقطة، كما تراجع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0,6٪ بخسارته 2,5 نقطة ليصل إلى 4020 نقطة، وتراجع مؤشر السوق العام بنسبة 1,9٪ بخسارته 91 نقطة ليصل إلى 4706 نقطة.

رأي

«كورونا» وفرط الاستهلاك

بقلم: د.عبدالوهاب عبدالقادر السرحان

مع تفشي فيروس كورونا المستجد في أكثر من 180 دولة بحسب الأرقام المعلنة من جامعة «جونز هوبكنز» الأميركية، وبعد إعلان منظمة الصحة العالمية بأن «كوفيد ـ 19» بات وباء عالميا يهدد العالم بأسره، شرعت أغلب الحكومات في الدول الموبوءة في اتخاذ العديد من التدابير والإجراءات الاحترازية غير المسبوقة للحد من انتشار هذا الفيروس وذلك للحفاظ على سلامة مواطنيها وتحقيق قدر من الأمان لهم. ومن الظواهر التي برزت بشدة وانتابت شعوب العالم نتيجة تفشي هذا الفيروس ظاهرة الإقبال المفرط على شراء السلع الاستهلاكية وبالأخص الغذائية منها وتخزينها بكميات كبيرة نتيجة الخوف من استمرار هذا الوباء لأشهر طويلة رغم التطمينات المتكررة من الحكومات لشعوبها بقدرتها على مواجهة هذا الحدث والجهود الحثيثة التي تبذلها تلك الحكومات لتوفير الاحتياجات من السلع الضرورية، إلا أن هذه الظاهرة لازالت تتنامى وبشكل كبير.

ولدراسة هذه الظاهرة، نسلط الضوء على أبرز فروع علم الاقتصاد الذي يقدم تفسيرا لتصرفات المستهلك أثناء الأزمات وهو الاقتصاد السلوكي، فهو أكثر مواءمة في تحليل سلوك المستهلك، خاصة إذا تغلبت مشاعر الانسان على العقلانية والرشد الذي تفترضه النظرية الاقتصادية.

ومن أشهر العلماء المعاصرين المختصين في علم الاقتصاد السلوكي هو الاقتصادي ريتشارد ثالر الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد للعام 2017 عندما ساهم بحثه في تفسير سلوك الفرد الاقتصادي بشكل دقيق، ويعتبر الاقتصاد السلوكي من العلوم الفرعية الحديثة نسبيا في علم الاقتصاد، حيث يهتم بتفسير تصرفات أفراد المجتمع غير العقلانية عند اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستهلاكية كعملية الشراء بالنسبة للمستهلك، وإليك عزيزي القارئ بعض ما تطرق إليه علم الاقتصاد السلوكي في تفسير فرط الاستهلاك أثناء الأزمات:

تطرقت نظرية الاقتصاد السلوكي إلى أن الأحداث التي مر بها الفرد في الماضي قد تؤثر وبقوة على صنع القرار الاستهلاكي الحالي. فعلى سبيل المثال لا الحصر، يتذكر الأفراد الذين عاصروا فترة الغزو العراقي الغاشم على الكويت وما واجهوه من نقص في بعض المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية، فينعكس ذلك على سلوكهم أثناء أزمة كورونا الحالية حتى وان اختلفت الظروف والأسباب.

ونتيجة لذلك، يستمر الناس في الانفاق على المشتريات الزائدة عن حاجاتهم الحقيقية تفاديا لما شعروا به من تجربتهم السابقة على الرغم من تطمينات الحكومة الكويتية متمثلة في معالي وزير التجارة والصناعة بتحصين الأمن الغذائي والسلعي لمدد طويلة قد تتعدى السنة في بعض الأنواع من السلع. فهذا التصرف العفوي من قبل المستهلك قد يؤدي إلى ربكة في أداء الجهات المعنية وحدوث نقص فعلي في توفير بعض السلع دون وجود أي مسببات لهذا النقص سوى سلوك المستهلك غير الرشيد.

ويشير الاقتصاد السلوكي إلى أنه من أسباب الإسراف في عملية الاستهلاك: الخوف من الزيادة المفاجئة لأسعار السلع والخدمات أو ما يسمى بالتضخم المصطنع الناتج عن استغلال بعض التجار للأزمات ومنها أزمة كورونا، وهذا ما شهدناه فعلا في كثير من الدول التي اجتاحها فيروس كورونا، إلا أن هذا النوع من المخاوف ليس له أي تأثير على القرار الاستهلاكي في الكويت نتيجة لإحكام القبضة الحكومية على تلاعب البعض بأسعار السلع والخدمات منذ بداية أزمة كورونا، حيث تقدر نسبة التضخم لشهر (مارس 2020) 1,7٪ وهي مقاربة لنسبة التضخم لشهر (فبراير 2020)، والتي بلغت 1,67٪ على أساس سنوي، وتصنف هذه النسبة على أنها طبيعية في مقياس «مؤشر سعر المستهلك».

كما يتأثر المستهلكون في اتخاذ قراراتهم الاستهلاكية بالشائعات التي تطلق عبر وسائل الإعلام المختلفة، فعندما يتم تناقل أي خبر غير حقيقي عبر وسائل التواصل الاجتماعي كانخفاض مخزون سلعة ما من السلع الغذائية ينقسم الناس إلى قسمين قسم يصدق الشائعة والآخر يكذبها، أما القسم الأول فيسعى إلى شراء هذه السلعة بكميات زائدة عن الحاجة إلى أن تقل في الأسواق ليس بسبب نقص المخزون وإنما بسبب بطء الخدمات اللوجستية من نقل وتوزيع والتي كانت تعمل بشكل جيد في الظروف العادية، وبالتالي يصدق من كذب الشائعة في البداية لأنها أصبحت في الظاهر حقيقة مما يؤدي إلى أن يهرع الجميع إلى الأسواق المركزية (ظاهرة سلوك القطيع) بحثا عن هذه السلعة التي شحت، فأصبحت الشائعة واقعا يرى كما حدث في أزمة البصل التي مازالت آثارها قائمة.

يمثل الإسراف في الاستهلاك الناجم عن الأسباب سالفة الذكر وغيرها من الأسباب التي لم يسعنا ذكرها تهديدا جليا على المخزون الاستراتيجي لأي دولة كانت ومهما بلغت قوة هذا المخزون، ولتقليل حدة هذه الآثار لابد من رسم سياسات استثنائية تعزز وتكثف من دور الإعلام في ترشيد سلوك المستهلك على أن تكون هذه السياسات متماشية مع تطور الإعلام المرئي والمسموع والمقروء ناهيك عن وسائل التواصل الاجتماعي، وكذلك على الحكومة دحض الشائعات المتداولة فورا بالسرعة والحزم المطلوبين، وتشديد العقوبات على مطلقي الإشاعات ومروجيها لما لها من الأثر البالغ على الأمن الغذائي بل وحتى الأمن القومي، وفي حال استمرار السلوك الاستهلاكي المفرط وعدم الاستجابة للإرشادات الداعمة لتقويم سلوك المستهلك، تلجأ الحكومة إلى سياسة تحديد السقف للمشتريات الاستهلاكية، لاسيما الغذائية منها بغرض الحفاظ على المخزون الاستراتيجي لهذه السلع، إلا أننا لا نتمنى الوصول إلى هذا النوع من السياسات.

فإلى سعادة المستهلك مواطنا كنت أو مقيما، نراهن على وعيك ومسؤوليتك تجاه هذا البلد المعطاء ودورك في الابتعاد عن السلوك الاستهلاكي غير المبرر ونشر ثقافة ترشيد الاستهلاك بين أفراد أسرتك ومجتمعك استجابة لتعليمات حكومة الكويت التي أبلت بلاء حسنا في هذه الأزمة حتى الساعة، وذلك لمواجهة جائحة عالمية لا يعلم منتهاها إلا الله.

1,4 مليار دينار ودائع حكومية دخلت البنوك على مدار عام

33٪ قفزة سنوية للقروض الاستهلاكية

علاء مجيد

شهد الائتمان لدى البنوك الكويتية ارتفاعا شهريا خلال فبراير الماضي ليصل الى مستوى 38,629 مليار دينار مرتفعا بنسبة 0,14٪ بزيادة 54 مليون دينار مقارنة يناير الماضي الذي حقق الائتمان فيه 38,575 مليار دينار، في حين ارتفع الائتمان بشكل سنوي بنسبة 4٪ مقارنة بمستوياته في فبراير 2019 والذي سجل خلاله مستوى 37,135 مليار دينار. وذلك بحسب بيانات بنك الكويت المركزي لشهر فبراير 2020، بينما انخفضت ودائع القطاع المصرفي بنسبة 1,9٪ لتصل الى 42,794 مليار دينار في فبراير الماضي مقارنة بتسجيلها مستوى 43,642 مليار دينار بنهاية يناير الماضي. ومقارنة بمستوياتها في فبراير من العام الماضي فقد ارتفعت الودائع بشكل سنوي 0,1٪ بزيادة 44 مليون دينار في حجم الودائع.

التسهيلات الشخصية

شهدت القروض الاستهلاكية الموجهة لشراء سلع معمرة وسيارات ارتفاعا شهريا بنسبة 1,6٪ وبقيمة 24 مليون دينار خلال فبراير الماضي لتصل الى 1,490 مليار دينار مقارنة بـ 1,466 مليار دينار في يناير الماضي، كما سجلت نموا سنويا كبير بلغ 33٪ مقارنة بمستويات فبراير من العام الماضي والبالغة 1,120 مليار دينار، وذلك حسب بيانات البنك المركزي الكويتي.

ويأتي هذا الارتفاع نتيجة لقرار بنك الكويت المركزي زيادة الحد الأقصى للقروض وعمليات التمويل الاسلامي للاغراض الاستهلاكية ليصبح حدا مستقلا لا يجاوز 25 ضعف صافي الراتب الشهري للعميل وبحد اقصى 25 الف دينار.

كما شهدت القروض المقسطة التي تمنح للكويتيين بغرض ترميم او شراء سكن خاص ارتفاعا باكثر من 0,11٪ خلال فبراير الماضي لتسجل مستوى 11,988 مليار دينار مقارنة بـ 11,974 مليار دينار في يناير الماضي كما سجلت نمويا سنويا قويا بلغ 1,9٪ مقارنة بمستويات فبراير من العام الماضي البالغة 11,764 مليار دينار.

بينما شهدت القروض الموجهة لشراء اوراق مالية تراجعا شهريا بنسبة 1,7٪ لتسجل مستوى 2,562 مليار دينار خلال فبراير الماضي، بينما سجلت ارتفاعا سنويا بنسبة 1,1٪ مقارنة بمستوياتها في فبراير 2019.

وشهد قطاع النفط والغاز ارتفاعا شهريا بنسبة 1,19٪ لتسجل مستوى 1,776 مليار دينار خلال فبراير الماضي مقارنة بـ1,755 مليار دينار خلال يناير الماضي. كما سجلت ارتفاعا سنويا بلغت نسبته 5,2٪.

ارتفاع الودائع

تراجعت الودائع في البنوك الكويتية خلال فبراير الماضي بنسبة 1,9٪ حيث وصل الى مستوى 42,794 مليار دينار منخفضا عن المستوى الذي حققه في يناير الماضي والبالغ 43,642 مليار دينار كويتي، علما ان الرقم القياسي كان قد تحقق في يونيو الماضي والبالغ 44,02 مليار دينار.

وخفضت الحكومة 159 مليون دينار من ودائعها خلال فبراير الماضي ليصل اجمالي ودائع الحكومة بالجهاز المصرفي الى 7,272 مليارات دينار بارتفاع شهري 2,1٪. وبشكل سنوي فقد ارتفعت بنسبة 23,7٪ مقارنة بمستوياتها في فبراير من العام الماضي البالغة 5,875 مليارات دينار، لتكون الحكومة بذلك قد ضخت 1,397 مليار دينار من ارصدتها خلال عام.

وعلى صعيد القطاع الخاص، انخفضت الودائع بالدينار الكويتي بنسبة 0,83٪ شهريا خلال فبراير لتصل الى 33,299 مليار دينار بنهاية الشهر بعدما سحب القطاع الخاص 280 مليون دينار من ودائعه بالدينار.

بينما انخفضت ودائع القطاع الخاص بالدينار بشكل سنوي بلغ 867 الف دينار عن مستويات فبراير من العام الماضي.

وخلال فبراير ايضا انخفضت ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية، حيث تراجعت 15,4 ٪ لتصل الى مستوى 2,223 مليار دينار بنهاية فبراير، كما انخفضت ودائع الخاص بالعملات الأجنبية على اساس سنوي خلال فبراير الماضي بنسبة 17,9٪ بانخفاض 485 مليون دينار عن مستويات فبراير من العام الماضي والبالغة 2,708 مليار دينار.

الاحتياطي العام

وسجل الاحتياطي العام للكويت ارتفاعا شهريا بقيمة 151 مليون دينار بنهاية فبراير الماضي ليصل لمستوى 12,423 مليار دينار بارتفاع شهري 1,2٪ مقارنة بمستوياته البالغة 12,272 مليار دينار بنهاية فبراير الماضي. وهذه الاحتياطيات لا تشمل الاصول الخارجية لدى الهيئة العامة للاستثمار وتتكون من ارصدة الذهب النقدي ووضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي وحقوق السحب الخاصة والعملة.

بعض وزراء «أوبيك» ناقشوا تنفيذاً فورياً لاتفاق تخفيضات النفط

برنت دون 20 دولاراً.. والخام الأميركي يقفز 124٪

رويترز: هوت عقود برنت عند التسوية أمس إلى 19,33 دولارا للبرميل، منخفضة 6,24 دولارات أو ما يوازي 24,4٪، في حين قفزت العقود الآجلة للنفط الأميركي تسليم مايو 124٪ لتسجل عند التسوية 10,01 دولارات للبرميل، فيما هبطت عقود النفط الأميركي تسليم يونيو 43,4٪ لتسجل عند التسوية 11,57 دولارا للبرميل، وهو أدنى مستوى للعقود استحقاق ثاني شهر منذ فبراير 1999، حيث تداول أكثر من مليوني عقد للخام الأميركي تسليم يونيو في جلسة أمس وهو أكبر تداول ليوم واحد للعقود الآجلة في التاريخ.

من جهة أخرى، عقد بعض وزراء أوبيك مؤتمرا عبر الهاتف أمس لمناقشة الهبوط الحاد في أسعار النفط وإجراءات إضافية محتملة لدعم السوق، لكن المؤتمر لم تشارك فيه الدول الخليجية الرئيسية.

وقال مصدران آخران في أوبيك إن السعودية والكويت والإمارات وأيضا روسيا لم تشارك في المؤتمر.

وذكر مصدر في أوبيك ان عددا من وزراء المنظمة ناقشوا أثناء المؤتمر الهاتفي تنفيذ اتفاق تخفيضات النفط على الفور بدلا من أن تبدأ في أول مايو. وأضاف المصدر: «اقترحنا تنفيذا فوريا للاتفاق وعدم الانتظار حتى مايو، وأيضا التوقف عن الإفراط في الإنتاج في أبريل». وأوضح المصدر ان أعضاء أوبيك الجزائر ـ التي تتولى رئاسة المنظمة في 2020 ـ ونيجيريا وقنزويلا والعراق إلى جانب كازاخستان وأذربيجان وهما منتجان خارج المنظمة، شاركوا في المؤتمر. وانتهت المحادثات غير الرسمية دون اتخاذ أي قرار، على ان يعقد الاجتماع الموسع المقبل لأوبيك+ في يونيو المقبل. إلى ذلك، قالت الرئاسة الروسية في بيان إنه من الخطأ الربط بين انهيار العقود الآجلة للنفط والسعر الفعلي للخام. وأضافت أن روسيا تراقب أسعار النفط عن كثب ولا ترى أمرا كارثيا في تراجع العقود الآجلة للخام.

وقال المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف ان «جميع الآليات موجودة لمتابعة مواقفنا مع الشركاء في هذا الاتفاق (بين منتجي أوبيك+)، مضيفا أنه يمكن تنظيم اتصالات إذا اقتضت الحاجة. بدوره، قال وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك إن أسواق النفط العالمية ستبقى تحت ضغط حتى يبدأ سريان اتفاق أوبيك+ في مايو ويخفض منتجون للنفط خارج المجموعة انتاجهم ويجري تخفيف إجراءات العزل المرتبطة بتفشي فيروس كورونا. وأضاف نوفاك في بيان أن «أوبيك+» تراقب الوضع عن كثب ولديها القدرة على الرد إذا كان ذلك ضروريا، موضحا انه لا حاجة للتهويل بشأن الهبوط الحاد الذي شهدته مؤخرا أسعار العقود الآجلة للنفط الأميركي.

السعودية: مستعدون لإجراءات إضافية لضبط السوق

رويترز: ذكرت وكالة الأنباء السعودية نقلا عن بيان لمجلس الوزراء أن المملكة تراقب أسواق النفط ومستعدة لاتخاذ أي إجراءات إضافية بالمشاركة مع حلفائها في «أوبيك+» ومنتجين آخرين للخام لتحقيق الاستقرار في سوق النفط. وجاء البيان الصادر عن مجلس الوزراء بعد يوم من انزلاق العقود الآجلة للخام الأميركي إلى المنطقة السلبية للمرة الأولى في التاريخ مع تهاوي الطلب بسبب تبعات أزمة فيروس كورونا المستجد.

وذكر بيان مجلس الوزراء السعودي أن المملكة ملتزمة مع روسيا «بتنفيذ التخفيضات المستهدفة للعامين المقبلين».

ترامب: لن نخذل قطاع النفط والغاز في أميركا

رويترز: طالب الرئيس الأميركي دونالد ترامب الحكومة الاتحادية بإيجاد سبل لإتاحة أموال لصناعة النفط والغاز في الولايات المتحدة. وكتب ترامب في تغريدة على تويتر: «لن نخذل أبدا صناعة النفط والغاز الأميركية العظيمة. أصدرت تعليماتي إلى وزير الطاقة ووزير الخزانة لصوغ خطة ستتيح أموالا حتى تكون هذه الشركات والوظائف المهمة جدا آمنة لوقت طويل في المستقبل».